المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة

ملخص

تعيش المؤسسات الجزائرية اليوم تغيرات وتحولات جذرية ناتجة أساسا عن العولمة وما صاحبها من تطورات تكنولوجية، وثورة في عالم المعلومات والاتصالات هذا ما أضطرها إلى محاولة التناغم والتكيف مع هذه المستجدات، من خلال الدخول في دائرة التحدي، وألزمها العمل تحت شعار البقاء للأقوى والقوة في المعلومة، داخل عالم تحكمه الحركية المتسارعة وتوجهه المنافسة الشرسة، لاسيما وأنها تتواجد في اقتصاد تسييره المعرفة من خلال الذكاء الاصطناعي .

د. حسين بن الطاهر
د. محمد الطاهر دربوش
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
جامعة خنشلة
الجزائر

Résumé

Les entreprises algériennes sont confrontées aujourd'hui aux défis de la mondialisation, aux développements technologiques et à la révolution de l'information et des communications.
Par conséquent, elles développent des stratégies organisationnelles, cherchent les moyens appropriés afin s'adapter à ces changements et mettre progressivement en place une économie fondée sur la connaissance.

مقدمة

تحتل المؤسسات الجزائرية ذات الطابع العمومي مكانة جد هامة في الاقتصاد الجزائري، الذي كان ومازال يعاني من أزمات كثيرة، وأمام هذا التحدي الكبير ظلت هذه الأخيرة تعاني عجزا في القيام بدورها على أكمل وجه. ولمعالجة هذه الأزمات قامت الجزائر بإصلاحات كبيرة على مستوى المؤسسة، إلا أن نتائج هذه الإصلاحات كانت في منأى عن التحولات التي يشهدها العالم حيث أن المنافسة لم تعد صناعية فقط، بل أصبحت ترتكز أساسا في المعارف والمعلومات وكيفية تسييرها،كما أن المفهوم التقليدي للاقتصاد الذي يعتمد على الصناعة تغير في ظل التقدم التكنولوجي والمعرفي

© جامعة قسنطينة 1، الجزائر2014.

ليصبح اقتصادا معرفيا، يعتمد اعتمادا أساسيا على تكنولوجيا المعلومات، أين نجد مصطلحات تعكس هذه التوجهات، مثل مجتمع المعلومات، ثورة المعلومات، اقتصاد المعرفة واقتصاد التعليم ... الخ.

ومما سبق نجد ضرورة سعي كل دول العالم عموما والجزائر بصفة خاصة إلى تطوير المؤسسة الاقتصادية من الجانب المعرفي وإدماجها في اقتصاد المعرفة من اجل خلق وتطوير مزايا تنافسية دائمة، ومن هنا نجد أنفسنا أمام الإشكالية التالية:

ما موقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من اقتصاد المعرفة ؟

1/ المؤسسة الاقتصادية الجزائرية:

1-1: **مفهوم المؤسسة الاقتصادية**: إن كلمة مؤسسة هي في الواقع ترجمة لكلمة enterprise كما يمكن استعمالها ترجمة للكلمتين firm و undertaking.[1]

لقد قدمت للمؤسسات الاقتصادية تعاريف عديدة، ومن أهم أسباب هذا التعدد نذكر:

- الاختلاف في الاتجاهات الاقتصادية والإيديولوجية.

- التطور الذي شهدته طرق تنظيم المؤسسة الاقتصادية وأشكالها القانونية. ويمكن تقديم التعريف التالي محاولة للإلمام بمفهومها:

"المؤسسة هي وحدة اقتصادية مستقلة تقوم بمزج عناصر الإنتاج المختلفة من عمل ورأسمال واستهلاكات وسيطة، فهي تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة أو خدمة ما والتي يفترض أن تباع بسعر أعلى من تكلفتها". ومن هذا التعريف تتضح لنا مجموعة من خصائص وأهداف المؤسسة [2].

-خصائص المؤسسة الاقتصادية :

تتمثل خصائص المؤسسة الاقتصادية في:[3]

1- للمؤسسة شخصية قانونية، من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤوليتها.

2- القدرة على الإنتاج أو أداء الرسالة التي وجدت من أجلها.

3- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من موارد كافية، ظروف سياسية مواتية،عمالة كفؤة وقادرة على التكيف مع التغيرات المتسارعة.

4- التحديد الواضح للأهداف السياسية، البرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها :

أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين... .

5- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات المالية، وإما عن طريق الإيرادات الكلية أو عن طريق القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.

6- لابد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي توجد فيها وتستجيب لهذه لها، فالمؤسسة لا تكون منعزلة، فإذا توفرت الظروف البيئية المواتية، فإنها تستطيع أداء مهمتها بأحسن شكل، أما إذا كانت معاكسة فيمكن أن تعرقل عملياتها وتفسد أهدافها.

7- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، إضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.

8- يجب أن يشمل اصطلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها، أو تضاءلت كفاءتها.

-أهداف المؤسسة الاقتصادية :

من خلال التعريف تتضح لنا مجموعة من الأهداف من أهمها: [4]

- تحقيق الربح لضمان إمكانية رفع رأسمال المؤسسة والبقاء في السوق وتوسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات المنافسة.
- الاستعمال الرشيد والعقلاني لعوامل الإنتاج.
- ضمان مستوى مقبول من الأجور.
- تحسين مستوى معيشة العمال.
- توفير مناصب الشغل.
- مساندة السياسة القائمة في مجال البحث والتطوير التكنولوجي.

2-1**: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية:** تختلف المؤسسات من حيث شكلها القانوني، حجمها، وقطاع نشاطها، هذه العناصر تؤثر على تصرفات أصحاب رؤوس الأموال، المستخدمين، المستهلكين، وعلى التنظيم الداخلي للمؤسسة، ومن أهم المعايير المعتمدة في تصنيف المؤسسات نجد المعيار القانوني الذي يصنف المؤسسات إلى مؤسسات خاصة، مؤسسات عامة ومؤسسات مختلطة.

*** مؤسسات خاصة**: ملكيتها تعود لشخص أو مجموعة من الأشخاص وتخضع للقانون الخاص. وتتخذ عدة أشكال أهمها: المؤسسات الفردية والشركات.

أ. المؤسسات الفردية: هي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص طبيعي واحد، وتختلط فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال، الذي يقوم بعملية الإدارة والتنظيم كما يقدم أحيانا جزء من عمله، ويحصل في مقابل على الربح والفائدة في نفس الوقت، غير أنه مع التطور الحاصل في هذه المؤسسات جعلت صاحب المؤسسة

يحصل على أموال من الغير أو البنوك وبالتالي يحصل على الربح فقط، ينتشر هذا النوع في شكل مؤسسات إنتاجية، وحدات حرفية، تجارية، فنادق...

ب. الشركات: الشركة عقد بمقتضاه يشترك شخصان أو أكثر من أجل القيام بمشروع مشترك بغية اقتسام الأرباح (أو تحمل الخسائر)، وهذا العقد رضائي لأنه ينشأ من توافق إرادتين أو أكثر. لقيام هذا النوع من المؤسسات يجب توفر شروط معينة، حسب ما ينص عليه القانون التجاري.

* **مؤسسات عامة(عمومية):** تنشأ من طرف الدولة وتعود لها، ويكون التسيير بواسطة شخص أو عدة أشخاص تعينهم الجهة الوصية. ومن أشكال المؤسسات العمومية نجد: مؤسسات تابعة للوزارات، مؤسسات تابعة للجماعات المحلية.

* **مؤسسات مختلطة**: ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، أي بين الدولة الممثلة في المؤسسة العمومية والقطاع الخاص.

3-1**: المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية.** ورثت الجزائر اقتصاد شبه مدمر وشاغر تتخلله العديد من المشاكل عشية الاستقلال، وكمحاولة منها للخروج من هذه الأزمة ومواجهة المشاكل وحلها، فقد اعتمدت نظام التسيير الذاتي ثم تبنت نظام التسيير الاشتراكي كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي يتماشى ووضعية الجزائر آن ذاك. ويمكن تلخيص أهم هذه المراحل في النقاط التالية:

* **الفترة (1962-1966)**: **التسيير الذاتي**: وتميزت بالآتي:

- ضعف في مستوى العلاقات مابين القطاعات وكان الاقتصاد حينها ذا تبعية شديدة للخارج.
- عدم التوازن في ميدان الشغل.
- الشغور الاقتصادي الذي أدى إلى إنشاء لجان تسير و المشاركة في إدارة المؤسسات الوطنية الفرنسية.
- تجسيد التنظيم الجماعي لتسيير المؤسسات.
- تهميش المشاركة العالمية واحتفاظها بطابع استشاري مناقض تماما لمبادئ الديمقراطية.
- طبق أسلوب التسيير الذاتي في الأغلب على المؤسسات الصغيرة الحجم.
- النقص كبيرا في الإطارات واليد العاملة الماهرة وغياب الوعي الكافي عند معظم العمال.
- سوء توزيع السلطة وسوء التنظيم والتنسيق، مما أدى إلى احتكار السلطة من طرف الإدارة.
- سوء اختيار المسيرين وتعدد مركز القرار.

* **الفترة (1966-1971)**: **التأميم والمشروع العام**: أمام كل المشاكل التي واجهت المرحلة السابقة، فضلت الدولة التدخل مباشرة عن طريق التأميم بهدف الهيمنة على كل الأنشطة الاقتصادية وامتلاك نشاط المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي وإضفاء النموذج الاشتراكي كأسلوب تنظيمي.

وتميزت هذه المرحلة بـ:

- إنشاء شركات وطنية تهتم بالنشاطات الاقتصادية ذات المنفعة العامة.

- التركيز على مبدأ المرد ودية والمشاركة التدريجية للعمال في اتخاذ القرارات.

- تدهور الوضعية الاقتصادية للقطاع العمومي الناجمة على الخصوص عن سوء توزيع السلطة الاقتصادية وتفشي البيروقراطية واتخاذ القرارات في مستويات وأجهزة بعيدة كل البعد عن المؤسسة

- غياب قانون خاص بالعمال الأمر الذي أدى إلى اختلاط الوظائف والمهام بينهم مما نتج عنه توتر اجتماعي.

- التشتت الجغرافي للوحدات الصناعية واختلاف مستويات التكنولوجية مطبقة.

* **الفترة (ما بعد 1971)**: **مرحلة التسيير الاشتراكي**: قام هذا النظام لتحقيق هدف مزدوج من جهة تحويل المؤسسة العمومية إلى مؤسسة اشتراكية من ناحية النظرة القانونية، ومن جهة أخرى على إدخال شكل التنظيم الاشتراكي في مجال

آليات التسيير كتعبير رسمي لرفض الشكل الليبرالي، وضبط مكانة المؤسسة الاشتراكية ضمن بيئة النظام الاقتصادي،[5]

وتعرف المؤسسة الاشتراكية على أنها مجموعة أدوات وأموال ملك للدولة تدار عن طريق جهاز اشتراكي ممثل في الدولة والعمال، وتعتبر المؤسسة الاشتراكية شخصية معنوية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وتعد العنصر الرئيسي لتحقيق أهداف التنمية المخططة، والمكان المفضل لممارسة مبادئ التسيير الاشتراكي عن طريق مشاركة العمال في التسيير، ويعد هذا النموذج بمثابة مدرسة لتكوين العمال سياسيا واقتصاديا وكذلك اجتماعيا. بالإضافة إلى ممارسة دور الرقابة الإلزامية بعد ما كانت تأشيرية وبمختلف أنواعها إما من طرف العمال أو الإدارة المركزية وحتى عن طريق التخطيط[6].

وتميز هذا التنظيم بالاتي:

- تدني فعالية القرارات المتعلقة بالتسيير ويرجع السبب في ذلك إلى تدني المستويات الثقافية لمعظم العمال.

- ساهم التنظيم بوقوع عدة تجاوزات تمس الآداب العامة في ميدان العمل وتشجيع العمال على الكسل وعدم تحفيزهم على بذل المجهودات.

- سوء البرمجة والتقييم غير الحقيقي للمشاريع إلى التأثير سلبيا على إنجازها وإلى عدم احترام مواعيد تسليمها.[7]

4-1: الإصلاحات التي مرت بها المؤسسة الاقتصادية العمومية

إن تسيير المؤسسات العمومية في المراحل السابقة عرف ضعفا وعدة عراقيل، حيث وصلت المؤسسة إلى نقطة كان لزاما فيها اتخاذ إجراءات وحلول للخروج من هذه الصعوبات والمشاكل التي تراكمت على الاقتصاد وخصوصا المؤسسة الاقتصادية، وكانت بداية الإصلاحات في 1980، وكانت هذه الإصلاحات على مراحل من إعادة الهيكلة، و مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية ، فحركة التنمية الوطنية مرهونة بإصلاح اقتصادي عن طريق المؤسسات الاقتصادية العمومية لوضعها على السكة الصحيحة، فالمتفحص لمختلف التوجيهات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر يظهر له جليا عدم التناسق أو التكامل بين الفترات المتتالية، بسبب التباين في عمليات الإصلاح أو التعديل الاقتصادي، وأمام تدهور حالة الاقتصاد الوطني بدأت السلطة العامة في البحث عن انجح وسيلة لتحقيق الفعالية الاقتصادية لتطوير مرد ودية وإنتاجية الجهاز الاقتصادي، لكن مع الحفاظ على الطابع العمومي للمؤسسة التي تبقى ملكيتها حكر على الدولة وحدها.

لقد انطلقت عملية الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة والمؤسسة بصفة خاصة منذ الشروع في إعادة الهيكلة العضوية والمالية، التي اعتمدت الدولة من خلالها تقليل العبء عن المؤسسة التي تهيمن على جميع الأنشطة، التي تعتمد عليها وهذا ما حدث في الكثير من المؤسسات التي تم تقسيمها إلى مؤسسات عمومية.

وقد تزامنت فترة إعادة الهيكلة بانخفاض كبير لأسعار البترول حيث بلغ 13 دولار للبرميل نهاية سنة 1986، مما أدى إلى عجز الدولة على تمويل الاقتصاد الوطني بسبب انخفاض الإيرادات من العملة الصعبة، وقد قامت الدولة بإعطاء انطلاقة قوية و جديدة للمؤسسات المهيكلة حديثا عن طريق الإعانات المقدمة لها من الخزينة ومحو بعض ديونها القصيرة والطويلة الأجل، تكون فيها الخزينة هي الدائنة بعد تسديدها للبنك. إلا أن هذه الإجراءات التطهيرية المصاحبة لعملية إعادة الهيكلة لم تأتي أكلها وباءت بالفشل الواحدة تلوى الأخرى، في محاولة لتحسين الوضعية الاقتصادية وتحسين مرد ودية المؤسسة وجعلها تحقق ربحا، ولهذا يعتقد البعض أنها مرحلة أولية لتحضير التحول إلى مرحلة اقتصاد السوق(8)، إذ لا يمكن حل مشكلة المؤسسة بتدعيمها ماليا وتصحيح أوضاعها المالية، بل يجب إعادة النظر في هياكلها وعملية اتخاذ القرارات، ثم فتح المجال أمامها لتتكفل بأمرها بعيدا عن تدخل الوصاية.

بينما يعتقد البعض الأخر أن برنامج إعادة الهيكلة يقوم على فرضية أن المؤسسات الصغيرة هي الأكثر تحكما من المؤسسات الضخمة، لكن المتخصصين في التسيير يعلمون أن التحكم في التخطيط الاستراتيجي والتنظيم، الإدارة، الموارد البشرية وأنظمة

الرقابة. وقد واجهت عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية بعض العراقيل تمثلت أساسا في :

1- نقص تقييم حقيقي للممتلكات، إذ أن 141 مؤسسة لم تستلم القرارات الخاصة بنقل الملكية إلا في سنة 1987، أي بعد ما تم تحديد ملكية الأصول بدقة وخاصة العقارات.

2- اللامركزية الضعيفة في اتخاذ القرارات لإدارة هذه المؤسسات.

3- تشتت الموظفين والإطارات ذوي التجربة وخلق مقرات جديدة للشركات المنبثقة من إعادة الهيكلة.

4- تشتت وسائل المؤسسات الوطنية للإنتاج والإنجاز والخدمات وتجزئتها دون إمكانية تسمح بممارسة التنسيق بين المؤسسات الجديدة.

إن هذه النقائص تبين لنا أن قرار إعادة الهيكلة كان سياسيا أكثر منه اقتصاديا، وهذا راجع إلى ضعف تطبيق قراراته وعجزه عن إيجاد حلول تسمح للدولة بتحقيق مردودية للاقتصاد الوطني، فما كان منها إلى أن توجهت إلى البحث عن التقنيات اللازمة لتحويل المؤسسات الاقتصادية من مؤسسات تابعة للدولة إلى مؤسسات مستقلة بذاتها. فالمعطيات السابقة أدت إلى إلغاء برامج إعادة الهيكلة في المؤسسات الجزائرية والتفكير في إيجاد الحلول الجذرية للهيكلة الضرورية، لا تعتمد فقط على التصحيح المالي للمؤسسات بل ستسمح تلك الحلول بتخلي الدولة عن تمويلها وبهذا بدأ الإصلاح الاقتصادي مركز على محور أساسي يتمثل في استقلالية المؤسسات.

بدأ الحديث عن استقلالية المؤسسات فعلا بعد صدور قانون 01/88 لـ 12-01-1988، هذه المبادرة كانت بمثابة العملية التي فتحت السبيل إلى شبه استقلالية عضوية، ووظيفة للمؤسسة العمومية عن وصاية الدولة. وفي هذا الإطار تعتبر استقلالية المؤسسات قفزة نوعية في حياة المؤسسة العمومية، التي من خلال أجهزتها تحاول إضفاء صبغة جديدة لشكل المؤسسة في البناء الاقتصادي، يتطلب تطبيقها إجراءات انتقالية تمس أساسا إصلاح أدوات الضبط الاقتصادي وعلاقة المؤسسة مع الإدارة الاقتصادية، وإجراءات تنظيم عمل المؤسسات في المحيط اقتصادي، وهكذا تهدف الاستقلالية إلى جعل المؤسسة العمومية الاقتصادية عون اقتصادي يساهم بشكل فعال في تدعيم رؤوس الأموال التي تسمح بتحقيق التنمية و التوسع الاقتصادي.

إلا أن هذه العناصر الجديدة لم تصل إلى المطلوب، نظرا لعدم تمكن المؤسسات إلى الدخول في الاستقلالية المالية والإدارية الحقيقية، سواء بارتباطها بهيئات جديدة أخذت مكان الوصاية بعد الفصل بين الملكية وعملية التسيير، التي تتمثل في صناديق المساهمة آن ذاك، والتوجه نحو تغيرها اليوم إلى شركات قابضة (holdings) من جهة، وإلى ضعف المؤسسات في مجال التمويل وتبعيتها للمركز في هذا المجال من جهة أخرى، وهذا يعود إلى جانب كبير منها إلى سوء فهم القوانين الخاصة بإدارة المؤسسة

داخليا، وإلى سوء وضوح وفهم حدود الصلاحيات بين مختلف الهيئات المشركة في الإدارة، وكذلك حدود صلاحيات تدخل المركز وضرورة تحديد وتوضيح العلاقة بين المركز والإدارة خاصة بعد ظهور المسعى الدولي إلى تحرير المؤسسة الاقتصادية العمومية أكثر ضمن اقتصاد السوق.

وأخيرا يمكن القول أن المؤسسة العمومية الاقتصادية بعد عمليات الإصلاحات التي مرت بها (إعادة هيكلة واستقلالية) قد وصلت مفترق طرق، إما خوصصتها أو حل البعض منها حسب الحالة، أو تدويل الاقتصاد الوطني بالدخول أكثر في الشراكة الأجنبية. [9]

من خلال ما سبق بيانه يتضح لنا أن المؤسسة العمومية الاقتصادية شكلت الأداة الرئيسية في القيام بالتنمية الشاملة، وهي تعبر عن تطور وظيفة الدولة وتدخلها، وقد أولت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال اهتماما كبيرا بها. لأن أهمية المؤسسة العمومية تبقى حقيقة ثابتة، وقد مرت منذ الستينات وإلى يومنا هذا بعدة مراحل، فمن منظور المخططين كان التفضيل للمؤسسات العمومية، إلا أن هذه النظرة تغيرت لما آلت إليه المؤسسة من تدهور في ظل سيادة القطاع العام، ثم منحت الفرصة لإعادة تأهيل المؤسسة العمومية كتمهيد لعملية التنازل للقطاع الخاص عن بعض المؤسسات التي كانت تشكل عبئا على الدولة، نهوضا بها، ولمسايرة التحديات الجديدة لجأت الدولة إلى عملية الشراكة لتطوير البنية الاقتصادية وتحقيق برامج التنمية، ونظرا للتطورات الاقتصادية السريعة لمحيط المؤسسة كان لزاما عليها أن تندمج في الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة.

2- اقتصاد المعرفة والمؤسسة الاقتصادية

في ظل التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، أصبح العالم يعيش في مرحلة تشهد اعتمادا كبيرا على المعرفة تجاه ما يعرف بالاقتصاد الموجه، حيث يشير المضمون الاقتصادي في المعرفة إما إلى أثر المعرفة في النمو وإنتاجية القطاعات التقليدية أو اقتصاد قائم بذاته له هيكله وتشخيصه وتمويله.

2-1: **مفهوم اقتصاد المعرفة:**

- هو الاقتصاد المعتمد على المعرفة حيث تحقق المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة[10].

- هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، المشاركة فيها، استخدامها، توظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الاستفادة من خدمات معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس للمال وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة[11].

ومن أهم خصائص اقتصاد المعرفة نذكر:

- أنه اقتصاد قائم على المعرفة، أي تكون المعرفة أساس قيام العمليات الاقتصادية من إنتاج، توزيع، تسيير وغيرها .حيث هناك تزايد جرعة المعلومات في تكوين السلع والخدمات، وسيطرت المعلومات على مختلف مجالات الحياة وبروز صناعة المعلومات باعتبارها الركيزة الأساسية في بناء الإقتصاد.

- التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وما تقدمه من خدمات متميزة في مجال إنتاج ونشر وتوزيع المعرفة.

- يتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة، فعلى عكس أغلب الموارد التي تنضب من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة في الواقع بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.

- يسمح استخدام التقنية الملائمة بخلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغي قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الإلكترونية التي توفر كثيرًا من المزايا من حيث تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات.

- من الصعوبة بمكان في اقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس قومي بحت، فطالما أن المعرفة متاحة في أي مكان من المعمورة وأنها باتت تشكل عنصر الإنتاج الأساسي، فإن ذلك يعني أن هنالك اقتصادا عالميا يهيمن على الاقتصاد الوطني.

- أنه اقتصاد يتميز بمعدلات إنتاج كبيرة ومتسارعة للمعرفة، فهي تتراكم بمعدلات سريعة مما يؤدي إلى تجديد المعرفة الإنسانية في دورات قصيرة، حيث أن معدل نمو اقتصاديات صناعة المعلوماتية في العالم في غضون الثلاثة سنوات(2000، 2001، 2002) فاق المعدلات الأخرى .والشكل التالي يبين معدلات النمو في بعض السنوات(1996، 2000، 1997، 2002).[12]

- يتسم الاقتصاد المعرفي بالأداء المتميز : لقد أثبت الاقتصاد الأمريكي بوضوح أن طاقة الاقتصاد المبني على المعرفة يحقق مستوى أعلى للنمو والتشغيل مع الاستقرار في الأسعار[13].

شكل رقم 1: تطور معدلات نمو اقتصاديات صناعة المعلوماتية في العالم

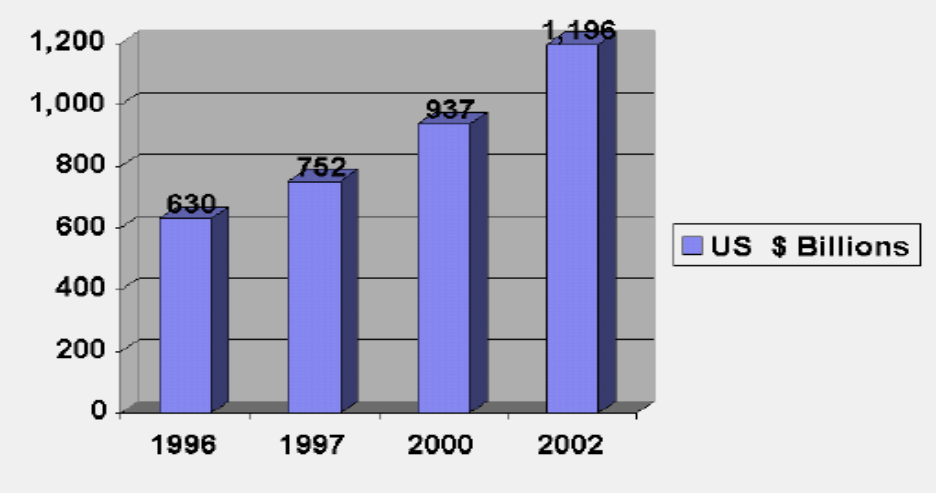

المصدر: أ.عبد الله قلش، تكنواوجيا المعلومات والاتصال واقتصاد المعرفة، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، 27 -28 نوفمبر 2007 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف الجزائر، ص7 .

من خلال الشكل نلاحظ أن إنتاج المعلومات والمعرفة في تزايد مستمر وبمعدلات متزايدة ابتداء من سنة 1996 حيث كان حجم إنتاجها 630 بليون دولار ليرتفع سنة 1997إلى 752 بليون دولار، وبقي في ارتفاع مستمر إلى أن يصل سنة 2002 إلى 1196بليون دولار، فنلاحظ أن الزيادة في غضون ستة سنوات تكاد تعادل الضعف، كما أن معدل الزيادة في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى ففي سنة 1996 كان يساوي إلى 122 بليون دولار وفي سنة 2002 أصبح يساوي إلى 129.5 بليون دولار، هذا ما يؤكد الارتفاع المستمر والمتزايد لنسبة إنتاج المعرفة ومعدل استعمالها في جميع الأنشطة والمعاملات الإنسانية، وهذا التراكم والارتفاع المستمر للمعرفة يؤكد على مدى أهمية هذا العنصر في إنجاز وإتمام الأنشطة والعمليات وزيادة فعاليتها وتطورها المستمر.

مؤشرات اقتصاد المعرفة : يتضمن اقتصاد المعرفة المؤشرات التالية :

أولا : مؤشرات إنتاج المعرفة : [14] يتطلب اقتصاد المعرفة تعزيز فعالية المقدرة على إنتاج المعرفة ، بما يضمن قيام نسق للابتكار يقوم على الإدارة الكفؤة لنقل التقنية واستيعابها المجتمعي وتنشيط إنتاجها المولد لتقانات جديدة بما يحقق غايات الكفاءة الإنتاجية والتنمية الشاملة، وتتكون البنية التقنية لاقتصاد المعرفة للإنتاج العلمي الثقافي من الآتي :

1- النشر العلمي : تعد المنشورات العلمية من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة إمكانات الباحثين وقابليتهم في الدول وكلما ازداد عدد المنشورات العلمية عكس ذلك اهتمام الدولة بهذا الجانب.

2- براءات الاختراع: حق احتكار مؤقت تمنحه الحكومة إلى مخترع مقابل اختراعه، لمدة زمنية محدودة وفق شروط معينة.

3- إعداد العاملين في إنتاج المعرفة والعاملين في البحث والتطوير : إن أهمية المتغيرات المتعلقة بالمصادر البشرية لاقتصاديات المعرفة أمر يقر به الجميع، إلا أن المؤشرات المعروفة لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة وهذا يعود من جهة أخرى إلى صعوبة قيام كفاءات الأفراد مباشرة.

4- الإنفاق على البحث والتطوير: تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، ويتميز الإنفاق على البحث والتطوير عن غيره بأنه يأتي من المؤسسات التي لا تتوخى الربح من المشاريع التي تمولها الدولة وتديرها في الوقت نفسه.

5- مؤسسات البحث والتطوير: يعتبر البحث والتطوير النشاط الأساسي للدول لتحقيق التنمية والمشاركة الفعالة في التقدم الحضاري العالمي.

ثانيا :مؤشر الإنجاز التكنولوجي[15]: يقيس هذا المؤشر قدرة وأداء الدول في إنشاء ونشر التكنولوجيا، وفي توليد المعارف الإنسانية، ويتضمن أربعة مؤشرات.

1- إنشاء التكنولوجيا.

2- نشر الابتكارات الحديثة.

3- نشر المعرفة القديمة.

4- المعرفة.

2-2: قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر

الجزائر كغيرها من دول العالم معنية بما يسمى اقتصاد المعرفة، وفي إطار إجابتنا عن الإشكالية التي تم طرحها سابقا بخصوص مكانة الجزائر فيما يخص هذا النوع من الاقتصاد سنتناول مجموعة من المؤشرات تم الحديث عن بعضها سابقا في الجانب النظري:

أ - قياس المساهمات الجديدة في العلوم (المدخلات) : ويتم ذلك من خلال قياس:

*** تكاليف البحث والتطوير في الجزائر :**لا توجد بحوث أساسية على المستوى الوطني وكلها لا تتعدى البحوث التطبيقية، فيما لا تتعدى المخابر الموجودة على مستوى الجامعات أو بعض الهيئات هياكل تستهلك الموارد المالية الضعيفة أصلا (لا يتعدى المبلغ المخصص للبحث العلمي 1% من الدخل الوطني) .

* **عدد الباحثين في الجزائر** :سعت الجزائر إلى الوصول إلى 15915 باحث حتى سنة 2002

جدول رقم 1: تقدير عدد الباحثين (حسب قانون أوت 1998)

السنوات	1996	1998	1999	2000	2001	2002
عدد الباحثين	5784	7410	9554	11654	13799	15915

المصدر: أ.سدي علي، أ.حسين يحيى، محاولة قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي ، المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، 27- 28 نوفمبر 2007 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف الجزائر ص 11

* **براءات الاختراع في الجزائر:** تشير المعطيات المتوفرة إلى أن طلبات براءات الاختراع المقدمة للمكتب الوطني للملكية الصناعية خلال سنوات الستينات بلغ 117 طلب في المجموع، منها99 طلب تقدم به أجانب و18 طلب تقدم به جزائريون، أما عملية إيداع طلبات براءة الاختراع فلم تنتظم إلا بعد إنشاء المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية سنة 1973، لذلك نجد أن المعطيات المتوفرة حول تعداد براءات الاختراع وكذلك الممنوحة تعود إلى سنة 1975 وهي مرتبة في الجدول التالي ، يجب الإشارة إلى أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تتوفر على معطيات إحصائية تخص الجزائر من نفس السنة السابقة الذكر، لذا سوف نقتصر دراستنا على الفترة الممتدة من سنة 1975 إلى غاية 2003 ونكتفي بالمعطيات الإحصائية المتعلقة بطلبات براءات الاختراع.[16]

جدول رقم 2: إحصائيات طلبات براءة الاختراع المسجلة في الجزائر وبعض الدول الأخرى

السنوات	الجزائر			المغرب			مصر			تونس		
	أجمالي	أجنبي	وطني	أجمالي	أجنبي	وطني	أجمالي	أجنبي	وطني	أجمالي	أجنبي	وطني
1975	579	578	1	335	316	19	775	714	61	244	207	37
1976	439	438	1	385	366	19	805	757	48	*	*	*
1977	422	422	0	383	365	18	728	670	58	249	232	17
1978	455	455	0	377	354	23	752	675	77	215	210	5
1979	419	419	0	391	362	29	784	723	61	261	235	26
1980	349	349	0	344	315	29	807	731	76	241	214	27
1981	340	340	0	335	299	36	797	738	59	211	183	28
1982	327	320	7	331	284	47	766	713	53	*	*	*
1983	295	295	0	316	300	16	815	727	88	216	197	19
1984	345	341	4	322	294	28	832	704	128	213	202	11
1985	278	276	2	290	255	35	839	671	168	216	202	14
1986	258	252	6	254	225	29	809	667	142	167	138	29
1987	234	227	7	306	234	72	766	596	170	146	121	25
1988	206	201	5	321	238	83	664	474	190	137	116	21
1989	204	200	4	264	204	60	648	462	186	144	120	24
1990	235	229	6	329	268	61	789	511	278	160	133	27
1991	176	170	6	356	301	55	787	479	308	130	103	27
1992	174	164	10	378	321	57	818	517	301	120	98	22
1993	146	138	8	298	256	42	831	503	328	143	99	44
1994	145	118	27	360	253	107	836	528	308	144	103	41
1995	162	134	28	381	292	89	1 101	693	408	146	115	31
1996	200	150	50	327	237	90	1 210	706	504	174	128	46
1997	241	207	34	467	350	117	*	*	*	215	174	41
1998	309	267	42	498	401	97	1 633	1 139	494	238	200	38
1999	284	248	36	464	371	93	1 682	1 146	536	257	190	67
2000	159	127	32	249	145	104	1 615	1 081	534	257	210	47
2001	145	94	51	333	217	116	1 387	923	464	178	156	22
2002	334	291	43	528	398	130	1 415	788	627	103	58	45
2003	326	296	30	483	363	120	*	*	*	155	120	35
الإجمالي	*8 186*	*7 746*	*440*	*10 405*	*8 584*	*1 821*	*25 691*	*19 036*	*6 655*	*5080*	*4264*	*816*
المتوسط	*282*	*267*	*15*	*359*	*296*	*63*	*952*	*705*	*246*	*188*	*158*	*30*
انحراف معياري	*109,3*	*117,5*	*17,28*	*71,28*	*63,41*	*36,71*	*313,53*	*187,02*	*183,3*	*48,46*	*49,75*	*13,25*
%	*100*	*94,62*	*5,38*	*100*	*82,5*	*17,5*	*100*	*74,10*	*25,9*	*100*	*83,94*	*16,06*

المصدر: أ.سدي علي، أ.حسين يحيى، محاولة قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و

مساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية 27-28 نوفمبر 2007 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر ص12

بلغ التعداد الإجمالي للبراءات الاختراع في مصر 25691 طلب للفترة الممتدة من 1975إلى 2002 ، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف ما سجل بالجزائر، أما إذا نظرنا إلى الطلبات المودعة بمصر فنجد أن عددها وصل إلى6655 طلب أي ما يعادل 15 مرة الطلبات المودعة بالجزائر. وبالمقارنة مع تونس تبين كذلك أن التونسيين يودعون تقريبا ضعف ما يودعه الجزائريون أي 816 طلب براءة، في حين أن الإيداع الإجمالي والبالغ 5080 طلب هو أقل من ما تم إيداعه في الجزائر والبالغ 8186 طلب.

*** مؤشرات أخرى عن المساهمات العلمية:** يمكن التعبير عنها بواسطة مؤشر التكنولوجيا الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن مؤشر التنافسية الجارية، ويمثل الجدول التالي ترتيب الجزائر عالميا حسب مؤشر التكنولوجيا من سنة 2003 حتى سنة 2006.

جدول رقم 3: ترتيب الجزائر لسنوات 2003-2006 بالنسبة لمؤشر التكنولوجيا عالميا

المؤشرات	القدرة التكنولوجية			
السنوات	2003	2004	2005	2006
الرتبة	96/102	98/104	114/117	125/100

المصدر: أ.سدي علي، أ.حسين يحيى، محاولة قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية 27-28 نوفمبر 2007 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر ص13

نلاحظ عموما أن الجزائر تكتفي بالمراتب الأخيرة مقارنة بالدول المشمولة بالتقرير ولا تترك خلفها سوى بعض الدول مثل: تشاد،أثيوبيا، بوليفيا والجمهوريات المستقلة حديثا كجورجيا.

3-2: التحديات أمام اقتصاد المعرفة

إنّ الطبيعة الخاصة والمتميزة لاقتصاد المعرفة تجعل منه عرضة لبعض الأخطار والمشاكل ألّتي تسير عكس اتجاهه وتكبده خسائر طائلة، وهنا نركز على مشكلتين أساسيتين، الأولى تتعّلق بالقرصنة التقنية والأخرى بهجرة الأدمغة.

* **القرصنة التقنية:** (المتمثلة في نسخ محتويات الأقراص المضغوطة CD من برامج كمبيوتر، موسيقى ، وأفلام...) تشكل خطرًا كبيرًا يهدد الملكية الفكرية إذ أّنها تمثل انتهاكًا لحقوق الغير، تلحق بهم الضرر وتمنعهم من استيفاء حقوقهم كاملة، وهي تستخدم من أجل ذلك نفس الوسائل ألّتي يقوم عليها اقتصاد المعرفة والمتمثلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

إّنه من السهل حماية ملكية الأشياء من معدات وموارد طبيعية، لكن الأمر أكثر تعقيدًا بالنسبة لحماية الملكية الفكرية، ففي سنة 1998، قدّر الاتحاد الدولي للملكية الفكرية خسائر الشركات الأمريكية نتيجة أعمال النسخ غير الشرعي في 64 بلدًا بـ 12,38 مليار دولار، وتتصدر القائمة إسرائيل حيث قدرت خسارة الشركات الأمريكية بها ما يقارب ب 142 مليون دولار، وكانت النسبة في ألمانيا 645,4 مليون دولار ، وفي إيطاليا 615 مليون دولار ، وكندا 276,2 مليون دولار، أمّا العالم العربي فقد بلغت فيها النسبة 296,3 مليون دولار ما يمثل % 2,5 فقط ، ويوضح الجدول أدناه النسب لبعض دول الشرق الأوسط بملايين الدولارات وهي تخص فقط خسائر الشركات الأمريكية.(17)

جدول رقم 4: خسائر الشركات الأمريكية في بعض دول الشرق الأوسط بملايين الدولارات

البلد	1997	1998	البلد	1997	1998
الأردن	10,2	6,1	لبنان	12,4	14,2
الإمارات	27,4	22,4	مصر	54,8	62,7
السعودية	94,3	88,4	تركيا	232,1	224,6

المصدر: د. بوطالب قويدر، أ .بوطيبة فيصل ، الاندماج في اقتصاد المعرفة (الفرص والتحديات) ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية 9-10 مارس 2004 ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة الجزائر ص258

* **هجرة الأدمغة**: تمثل ظاهرة هجرة الأدمغة نزيفًا حقيقيا يكلف البلد الأصلي خسائر اقتصادية جد معتبرة، حيث أنّ النفقات الطائلة التي خصصّت للاستثمار في الرأسمال البشري لم يجن منها البلد العائد المنتظر. ولأنّ اقتصاد المعرفة يقوم أساسًا على

الرأسمال البشري، فهو مهدّد بشكل مباشر بظاهرة هجرة الأدمغة خاصة في مجال التكنولوجيا، وهو بذلك يواجه بذاته تحديًا صعبًا ، لا مناص من اتخاذ قرارات عملية لاسترجاع تلك العقول المهاجرة والحفاظ على العقول ألّتي لم تهاجر، وذلك من خلال توفير الظروف الملائمة ألّتي تهيأ لهذه الطاقات البيئة الملائمة للعمل والإبداع.

إنّ المفارقة ألّتي يستدعي الأمر الوقوف عليها، هي كون الدول المتقدمة تدرج ضمن بنود استراتيجياتها- لتسريع خطاها في اقتصاد المعرفة - عامل استقطاب " العقول " من الخارج خاصة من الدول النامية، من خلال توفير أحسن الامتيازات، وقد نجحت إلى حدّ كبير في ذلك، بينما تعجز الدول ألّتي تنطلق منها هذه العقول في وضع حدّ لهذا النزيف الهائل لرأسمالها البشري، وبالتالي إذا كان من شروط الاندماج في اقتصاد المعرفة الاستثمار في الرأسمال البشري فإنّه من باب أولى تبّني إستراتيجية عملية لمنع أو تقليص ظاهرة هجرة الأدمغة من خلال توفير ما تفتقده هذه الأخيرة في بلدها الأم وتجده في المهجر.

3- اقتصاد المعرفة في المؤسسة الجزائرية

3-1: **واقع إدارة اقتصاد المعرفة في المؤسسة الجزائرية:** يقوم اقتصاد المعرفة على المعلومات العلمية (المعرفة) التي تساعد في العملية الإنتاجية وخلق قيمة مضافة إليه. أما إدارة المعرفة داخل المؤسسة فتتمثل في إدارة العمليات التي تهدف إلى كسب المعرفة واستخدامها لتحقيق مردود اقتصادي ملموس، وعلى الرغم من التحولات والتطورات الحاصلة في ظل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتنامي دور المعرفة كمحدد أساسي لتنافسية المؤسسات، وهيمنة المؤسسات القائمة على المعرفة على الأسواق العالمية، لاسيما في ظل تحرير التجارة العالمية، وما نتج عنه من تسابق تكنولوجي ما بين المؤسسات، أي تسابق المؤسسات نحو اكتساب مزيد من المعارف والخبرات النوعية، وجدت المؤسسات الجزائرية نفسها أمام تحد جديد وقوي ، قوامه المعرفة والتكنولوجيا والتي لا قبل لها به، إذ ما يزال جل هذه المؤسسات يعتمد على الخبرات البسيطة للعمال، وعلى تكنولوجيا أصبحت تقليدية بالمقارنة مع مثيلاتها من القطاعات في الدول المتقدمة، متغافلا عن دور وظيفة البحث والتطوير في ترقيتها، وفي أحسن الأحوال تلجأ هذه المؤسسات إلى شراء تكنولوجيا أقل تطورا، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف التكنولوجيا المتطورة، بالإضافة إلى احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا المتقدمة، وهو ما جعل المؤسسات الجزائرية تعتمد على شراء شهادات التصنيع.

3-2: **سبل الاندماج في اقتصاد المعرفة:** تحاول الجزائر أن تندمج في الاقتصاد العالمي بشكل يضاعف من أهمية العلاقات الاقتصادية بحيث تكون أكثر إيجابية بالنسبة لها، لكن العالم الغربي وصل إلى ما وصل إليه اليوم من تطور في شتى المجالات بما فيها الاقتصادية بعد أن اعتمد العلم في كل ما يتصل بقضاياه المصيرية، فكان هدفه الإنسان واتخذه أداة أساسية في التنمية والتطور الاقتصادي أولا كعنصر من عناصر الإنتاج، ثم كمصدر من مصادر المعرفة والابتكار، والإنسان (العنصر البشري بصفة

عامة) في بلادنا ما يزال إلى يومنا هذا يلعب دور عنصر الإنتاج فقط، والمؤسسة الجزائرية تحاول أن ترقى إلى المستويات التي تمكنها من منافسة المؤسسات الأجنبية التي يمكنها أن تغزو السوق الجزائرية بعد تطبيق اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يضاف إلى ذلك مختلف المؤسسات الأجنبية التي دخلت ويمكن أن تدخل السوق الجزائرية بعد انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي.

حسب رأينا لن تتمكن المؤسسة الجزائرية من الارتقاء إلى مستوى المنافسة إلا إذا تضافرت جهود على المستوى الكلي ثم على مستوى المؤسسة وهي تتلخص فيما يلي:

*** الجهود على المستوى الكلي:**

هنا تتدخل جهود الدولة بغية إعطاء دفعة قوية لاقتصاد المعرفة في بلادنا و هذا نراه من خلال ما يلي:

- زيادة الإنفاق على تكنولوجيا الاتصالات الحديثة و نقصد بالذات الانترنيت، ذلك أنه مصدر مهم لاكتساب مختلف المعارف والمعلومات التي تحتاجها المؤسسات حتى تصبح هذه التكنولوجيات في متناول كل فئات المجتمع.
- زيادة الإنفاق على استيراد الكتاب الأكاديمي العلمي المتخصص والحديث.
- تخصيص اعتمادات هامة للبحث العلمي الذي تنجم عنه ابتكارات تفيد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- تطبيق إعفاءات جبائية وجمركية على استيراد التكنولوجيا والكتاب اللذان يساعدان على تطوير الجهود البحثية.
- تثمين البحث العلمي و الابتكار.
- زيادة الإنفاق على برامج تطوير التكوين الجامعي بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الجديد.
- اعتماد قوانين صارمة لحماية الملكية الفكرية.

وبشكل عام يمكن أن نلخص هذه الجهود بفكرة " سياسة رشيدة وفعالة للإنفاق على العلم ".[18]

*** أما الجهود على مستوى المؤسسة:** فيمكن أن نجملها فيما يلي:

- اعتماد سياسة تكوينية تتوافق مع المتطلبات الجديدة والتي تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة.
- تخصيص اعتمادات داخل المؤسسة لتطوير الجهود البحثية الرامية إلى استحداث مختلف الابتكارات.
- اعتماد ميكانيزمات تحفيزية لتشجيع الجهود الإبتكارية داخل المؤسسة.

- الاهتمام باكتساب وتطوير البرامج المعلوماتية الحديثة.
- التركيز على سرعة تنقل المعلومة وذلك من خلال تكنولوجيات الاتصال الحديثة.
- اعتماد إستراتيجية لتسيير وإدارة الموارد البشرية تتوافق وحاجات المؤسسة من الكفاءات الأكاديمية والمهنية الراقية. (19)

3-3: **آفاق تحسين إدارة المعرفة بالمؤسسة**: بعد الاندماج في اقتصاد المعرفة ننتقل إلى البحث عن سبل وأفاق تحسين إدارة المعرفة بالمؤسسة.

*** الإبداع التكنولوجي:** وهو حسب Freeman الهدف الأخير لنظام البحث والتطوير، حيث يتم تدفق الإبداعات وقياسها، إما بالجرد للإبداعات الأساسية التي تتحقق، وإما بقياس الفوائد أو الأرباح أو المهارة، الكفاءة والفعالية التي يحققها الإبداع. **و**تكمن أهمية الإبداع التكنولوجي، بالمقارنة مع باقي أنواع الإبداعات في المؤسسة، في النقطتين التاليتين:

-تأثيره الكبير على المؤسسة، ومن ثم على الاقتصاد وعلى المجتمع ككل، فهو يؤدي إلى تذليل صعوبة تقنيات الإنتاج، وتقديم الخدمات والمنتجات بشكل أفضل .كما يؤدي أيضا إلى الاقتصاد في عوامل الإنتاج وتحسين ظروف العمل.

-يسرع وتيرة تطبيق المعارف العلمية والتقنية، والتي تخدم الصالح الإنساني، فهو أساسا موضوع لتجديد وتحسين المنتجات أو أساليب الإنتاج للاعتماد على الأفكار والمعارف الجديدة والمعلومات العلمية والتقنية.

*** وظيفة البحث والتطوير في المؤسسة:** تسعى أنشطة البحث للإجابة عن التطورات والتغيرات التي تظهر على السوق، وحتى تحافظ المؤسسة على مستواها التنافسي وازدهارها، ومهما كان حجمها، لابد من اعتماد سياسة صلبة للبحث والتطوير، وتخصص لها إدارة أو قسما متخصصا.

وتتمثل مهام وظيفة البحث والتطوير فيما يلي:

- أنها مصدر كل إبداع تكنولوجي.
- تتولى معالجة كل الإشكالات المتعلقة بنقل التكنولوجيا إلى المؤسسة.
- تساهم في تحسين الإنتاجية بالعمل على تحسين وسائل الإنتاج، وكذا التحسينات التي تطرأ على كفاءة اليد العاملة.
- تساهم في تحسين نوعية المنتجات.
- تساهم في تجديد المنتجات وطرق الإنتاج.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسيها التكنولوجيا كعامل لتنمية وتطوير المؤسسة، وهو ما يستدعي ضرورة الاهتمام بتسيير الموارد التكنولوجية وتطوير سياسة

الإبداع التكنولوجي فيها، وكذا الاهتمام أكثر فأكثر بوظيفة البحث والتطوير، ما تزال المؤسسة الجزائرية بوجه عام لا تبالي بهذا الجانب، ولا تخصص لنشاط البحث والتطوير موازنة تتناسب وأهميته. (20)

من خلال ما تقدم يتضح أن العالم أخذ طريقه نحو الاقتصاد القائم على المعارف، والذي تتجسد هياكله الأساسية في التراكم المعرفي في مختلف المجالات البيئية الثقافية والاجتماعية والصناعية، والتي لازلنا نعيش ضمنها .ويبدو أنه المدخل الملائم لتحسين المعرفة الاقتصادية، مراجعة نماذج التنمية، والسياسات التعليمية والتكنولوجية التي ترافق الانتقال، لأن المراهنة الحقيقة تكمن في إعادة هيكلة عمارة الإنتاج، وزيادة الثروة وتمكين البني الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها، اعتمادا على الفرد الذي يتفاعل مع المعرفة ويستسيغها، فالمعلومات والمعرفة في الأنشطة الرقمية التي تسود مختلف قطاعات الاقتصادية أثرت في أغلب المجالات الصناعية والخدماتية والاستثمارية، وبلغ بها أن اكتسحت نشاطات بأكملها.

والجزائر اليوم تسعى أيضا للالتحاق بالركب المعرفي، إلا أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن مفهوم المعرفة والاقتصاد القائم عليها وهذا ما أبرزته مؤشرات قياس المعرفة، وهذا لا يعني أن المؤسسة الجزائرية لا تستطيع أن تندمج ضمن الاقتصاد الجديد ولكن يبقي عليها اعتماد إستراتيجية فعالة وسريعة لإدارة المعرفة لدى المؤسسة الجزائرية.

5- الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة

سنحاول من خلال هذا العنصر معالجة إشكالية التحديات الناجمة عن اقتصاد المعرفة وذلك من خلال اقتراح تصور منهجي لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة للمؤسسة الاقتصادية، حيث أنه في ظل التغيرات والتطورات الجديدة و اللامتناهية، وفي فترة تشهد تغير تكنولوجي متسارع مثله بروز الاقتصاد الرقمي والمنافسة الحادة بين المؤسسات الاقتصادية، ينبغي على المؤسسات إذا أرادت أن تفرض نفسها، تحافظ على دوامها، وتغزو أكبر حصة من السوق، أن تحقق في كل مرة ميزة تنافسية جديدة أو اختيار التكنولوجيا التي تلائمها، وهذا لا يتحقق إلا بالاهتمام بوظيفة البحث والتطوير والابتكار، وكل ماله علاقة بالإبداع التكنولوجي المتمثل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانتشار الانترنيت والتحول إلى لغة المنافسة العالمية وغيرها من التغيرات التي كانت بمثابة تحديات ضخمة على منظمات الأعمال.

ومن خلال ما سبق سنبرز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البحث والتطوير ودور الابتكار في تحقيق الميزة التنافسية التي تدل على قابلية المؤسسة على الأداء بأسلوب واحد أو بعدة أساليب ليس بإمكان المنافسين إتباعها . (21)

5-1: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الميزة التنافسية:

لقد شهد الاقتصاد العالمي تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة وهذا التطور تم بفضل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتمثلة في مجموع التقنيات، الأدوات، الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد إيصاله من خلال عملية الاتصال الجماهيري، والتي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة، المكتوبة، المصورة، المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية (من خلال الحاسبات الالكترونية) ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات واسترجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين مسموعة، مسموعة مرئية، مطبوعة أو رقمية ونقلها من مكان إلى آخـر ثم تبادلها، وقد تكون تلك التقنيات يدوية، آلية، الكترونية أو كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصالات والمجالات التي يشملها هذا التطور .

- **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تدعيم الميزة التنافسية الجديدة**:

يظهر هذا الدور لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسة على مستويين أساسيين:

أ- المستوى الأول (عوامل داخلية) :

تكنولوجيا المعلومات والاتصال تؤدي إلى صنع أنواع جديدة من الوظائف ونشاطات متنوعة في بيئات العمل المختلفة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال العناصر التالية:

- تعمل على توفير قوة عمل فعلية داخلة التنظيم .

- تساعد على تحقيق رقابة فعالة في العمليات التشغيلية، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصناعية التي تستعمل تكنولوجيا عالية في الإنتاج، فتكنولوجيا المعلومات ستسهل بدون شك من اكتشاف أخطاء التصنيع وكذا إمداد الإدارة الوصية بالمعلومات اللازمة في الوقت المطلوب، وهذا يشكل في حد ذاته ميزة تنافسية تواجه بها المؤسسة تقلبات المحيط بوقت أقل (سرعة الاستجابة الداخلية).

- بالنسبة لتنظيم المؤسسة وهذا يمس بالدرجة الأولى الهيكل التنظيمي وجميع مستويات، الميزة التنافسية التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصال (NTIC) تتمثل في رفع كفاءة وفعالية نظام المعلومات المتبع داخل المؤسسة وذلك من خلال سرعة انتقال المعلومة بين المرسل والمستقبل، وكذا سرعة إحداث التغذية الرجعية (feed back)، وهذا من دون شك سيسرع من عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة فيعطي بذلك للمؤسسة ميزة سرعة رد الفعل كميزة تنافسية.

- تكنولوجيا المعلومات والاتصال (NTIC) تساعد على توفير الوقت خاصة بالنسبة للإدارة العليا بما يسمح لها بالتفرغ لمسؤوليات أكثر إستراتيجية.

- هذا بالإضافة إلى الدور غير المباشر لتكنولوجيا المعلومات في تحفيز الأفراد عموما و متخذي القرار خصوصا، فمن الممكن اعتبار أن بعض أنواع المعلومات

مصدر لتحفيز الأفراد و دفعهم للعمل بروح معنوية عالية، الأمر الذي قد يؤدي في الأخير إلى زيادة التنافسية.

- يبرز دور تكنولوجيا المعلومات كوسيلة تحفيز، من خلال أنها تساعد في إمداد متخذ القرار، بالتقارير على مستويات الأداء التي تحققت، ليتمكن في الأخير من مقارنة قراراته بإنجازاته ،أو من خلال مقارنة إنجازاته بإنجازات نظرائه، و بالتالي تتكون لديه فكرة عن درجة كفاءته في العمل عموما و في اتخاذ القرار خصوصا، وهذا لاشك سيشكل حافزا معنويا، ولكن بطريقة غير مباشرة، فالمعلومات عموما، تساعد على فهم نموذج التنظيم الذي يمثل الأشخاص فيه أجزاء فاعلة، كما تقدم المعلومات راحة نفسية، خاصة عندما تكون الانحرافات في الأداء تتطابق والحدود المسموح بها للانحرافات.

ب- <u>المستوى الثاني عوامل خارجية (تحولات المحيط الجديد):</u>

تكنولوجيا المعلومات والاتصال (NTIC) تسهل من عملية ربط المؤسسة بمحيطها الوطني ومحيطها العالمي من خلال تسهيل الحصول على المعلومات التي تخص تقلبات السوق والأسعار والإنتاج وكذا المنافسين أو ربطها بالزبائن، فتكنولوجيا المعلومات والاتصال (NTIC) تقوم بتدعيم اتصال المؤسسة الاقتصادية بنوعيه الأمامي و الخلفي .

<u>- بالنسبة للاتصال الأمامي:</u>

- تسهل عملية التفاوض بينها وبين العملاء وتسرع في هذه العملية خاصة إذا كان العملاء من دول أخرى، كذلك توفر سرعة الحصول على المعلومة، مما يساعد على سرعة التأقلم مع تغيرات المحيط كتقلبات الأسعار، تغير مستوى الطلب، دخول منافسين جدد... وغيرها

- تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال (NTIC) في تدعيم الميزة التنافسية الجديدة للتسويق من خلال تطوير طرق التسويق والإشهار فمثلا إقامة مواقع الويب عن المؤسسة ومنتجاتها كوسيلة في الإشهار له دور كبير في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسة.

- أما بالنسبة لتدعيم الاتصال الخلفي:

تدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصال (NTIC) هذا الاتصال إذا تعلق الأمر بالموردين، فلا شك أن استعمال هذه التكنولوجيا في البحث عن الموردين سيسمح للمؤسسة بالإطلاع على أسعار وعروض الموردين والمنافسين الآخرين مما يعطي للمؤسسة قوة في التفاوض مع الموردين، وهذا من شأنه أن يدعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية من خلال اختيار الموردين الأقل تكلفة في التعامل أو الشراء، وبالتالي إحداث ميزة تنافسية من ناحية الضغط على التكاليف. **(22)**

كما يقترح عدد من الباحثين أن يتم استخدام المعلومات في أربع مستويات لتحسين الوضع التنافسي لمنظمات الأعمال وهي: [23]

أولا : على مستوى الصناعة :

إن من شأن تكنولوجيا المعلومات المساعدة في تغيير طبيعة الصناعة التي تتنافس فيها المنظمات، فدخول التكنولوجيا يؤثر تأثيرا مباشرا على المنتجات والأسواق والإنتاج فيها.

ثانيا : تأثير تكنولوجيا المعلومات على اقتصاديات الإنتاج :

إن ظهور تكنولوجيا المعلومات ساعد المدراء في منظمات الأعمال على ترشيد التكاليف وتقليل الكثير من الجهود.

ثالثا : تأثير تكنولوجيا المعلومات على الأسواق :

إن الحصول على أية معلومة عن أي سوق وكذلك أية تبادلات تجارية ما بين هذه الأسواق أصبح الآن وبفضل نظام المعلومات الحديثة المتطورة، يتم بسهولة متناهية، بل أصحبت ميزة تنافسية لكل منظمة تمتلك تكنولوجيا معلومات متقدمة.

رابعا : تأثير تكنولوجيا المعلومات على مستوى المؤسسة :

لتحديد الوضع التنافسي لمنظمات الأعمال وتأثير تكنولوجيا المعلومات على ذلك، لابد من تحديد قوى المنافسة وحسب نموذج **بورتر** Porter ، والذي يتضمن خمسة أبعاد وهي على النحو التالي :

- تأثير تكنولوجيا المعلومات على قدرة المشترين.
- تأثير تكنولوجيا المعلومات على قدرة الموردين.
- تأثير تكنولوجيا المعلومات على قوة إحلال السلع البديلة.
- تأثير تكنولوجيا المعلومات على قدرة المنافسين الجدد.
- تأثير تكنولوجيا المعلومات على قوة المنافسين في الصناعة.

خامسا : تأثير تكنولوجيا المعلومات على إستراتيجية منظمات الأعمال :

تعد تكنولوجيا المعلومات من العناصر الأساسية التي تساعد المنظمات في تحديد موقعها التنافسي في الأسواق.

- **<u>وضعية تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الجزائرية:</u>**

الكثير من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تمتلك تجهيزات تكنولوجية للمعلومات والاتصالات التي من أبرز أمثلتها أجهزة الحاسوب والشبكات (les réseaux) ، و لكن دون توفر ما يكملها خاصة من جانب الإطارات الكفء التي تحسن استعمالها، أو من جانب نقص البرامج الحديثة(les logiciels) المتناسبة مع الظروف والتقنيات الحالية،

وكذلك دون توفر التنظيم الاجتماعي الضروري، أي هناك غياب الاهتمام والجدية في استعمالها، والوعي الحقيقي لأهدافها، فرغم أن تاريخ إعلام الآلي في الجزائر يعود إلى سنة 1969، إلا أن هذا المجال يبقى بعيدا داخل مؤسساتنا عن الشيء المطلوب، إذ أن الأنظمة المعلوماتية المتوفرة المتميزة بالكلاسيكية التي أدخلت منذ سنوات سابقة تعتبر ثقيلة و نتائجها غير جيدة.

أما الأنظمة الحديثة فأغلب المؤسسات تملك أجهزة إعلام آلية حديثة، وكذلك أنظمة معلوماتية إعلامية تخص الأجور بشكل تام ، وهناك من المؤسسات ما يملك مصلحة أو جهاز خاص بالتنظيم و الإعلام الآلي، و المحاسبة العامة خاصة، لكنه لا يخرج عن إعداد الأجور، الاستثمارات، الميزان الشهري، تقييم الجرد للمواد .

إلا أن الشيء الغريب في العديد من المؤسسات التي تملك أجهزة و أنظمة وإعلام آلي، أنها تقوم ببعض الأعمال يدويا، والتي من المفروض أن تستعمل فيها الإعلام الآلي، مثل تسيير المخزونات، كما أن متخذي القرارات في المستويين الاستراتيجي والعملي لا يستعملون الحاسوب في أعمالهم اليومية إلا نادرا، بالرغم مما يعانونه من كثرة المعلومات وتراكمها في تقارير مفصلة و كمادة خام تصل إليهم يوميا .

وفي مؤسسات أخرى، فإن توفر أجهزة الإعلام الآلي لا يعتبرها مسيريها لا أدوات مساعدة للتسيير، ولا تقنيات حديثة مفيدة بشكل كبيرو يجب استعمالها، بل على العكس قد نجد مؤسسات لديها هذه الأجهزة، ولا تتوفر على أنظمة إعلامية و برامج مقبولة في التسيير، نظرا لعدم الاهتمام بالموضوع أو لقدم الأنظمة المتوفرة، دون العمل على تغييرها للاستفادة منها، وهذه الظاهرة في الواقع مكملة لظاهرة عدم توفر العديد من تقنيات التسيير وخاصة الضرورية منها في العديد من المؤسسات، وهناك من المسؤولين يردون على التساؤلات حول القضية بعدم الحاجة إليها، والبعض قد تخلى عنها بعد أن حاول تطبيقها سابقا، ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة في جزء كبير منها إلا بـ:

- سوء فهم لأهمية هذه الأجهزة، و دورها في التسيير الحديث.

- ضعف التكوين والكفاءة لدى المسؤولين، خاصة في المستويات المتوسطة والعليا من الإدارة، رغم وجود إمكانيات إعادة الرسكلة والتكوين في البعض من المؤسسات وخاصة التي لديها معاهد تكوين تابعة لها.

- ضعف الاهتمام بهذه الوسائل قد يعود في جزء منه إلى عدم فعالية هذه التجهيزات أمام أنماط التسيير السابقة، التي لا تعتبر بها بقدر ما تعتبر و تستعمل طرق و أساليب بعيدة عن طرق التسيير الحديثة، وقد تتخذ في كثير من الأحيان قرارات خارج المؤسسة تماما سواء في التوجيه أو في الأسعار وغيرها.

- التظاهر بعدم الحاجة إلى هذه الوسائل، والذي قد يكون مرده إلى رفض التغيير لدى المعنيين وهو نوع من رفض التكنولوجيا في التسيير لأسباب يمكن أن تعود إلى بعض ما سبق.

هذا وقد لوحظ أيضا في العديد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن عملية شراء واستيراد أجهزة الإعلام الآلي وتشغيل إطارات و مستعملي هذه الأجهزة، كلها أصبحت كموضة لتغيير وتحسين الديكور في مكاتب المسؤولين وبعض المصالح، ومصدر للتسلية في العديد منها، دون وعي بالتكلفة الضائعة في ذلك.

- **قطاع تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات في الجزائر:**

تتوفر الجزائر حاليا على بعض الإمكانات والمؤهلات في هذا القطاع من شأنها أن تساعد في بناء مجتمع للمعلومات. إلا أن هذه المؤهلات تحتاج إلى بعض الإجراءات التنظيمية والقانونية من طرف السلطات العليا للبلاد، ولقد تم في هذا الإطار الإعلان الرسمي للنهوض بهذا القطاع من طرف رئيس الجمهورية ابتدءا من سنة 2000 ، وبالرغم من هذا، فمن المعروف أن الجزائر تشكو عدة نقائص في مجال تكنولوجيات المعلومات و الاتصال كما تبينه المؤشرات التالية:

- نسبة ضئيلة من العائلات تملك الكمبيوتر الشخصي.

- فقدان مؤسسات خاصة أو عامة تقدم خدمات للحصول على معلومات متخصصة.

- أقل من 20 موزع لخدمات الانترنيت عمليين ضمن 95 موزع معتمد فقط .

ووفقًا للأرقام التي نشرها مركز دراسات الاقتصاد الرقمي (مدار) بيّن رئيس المركز عبد القادر الكاملي أن من بين كل خمسة عشر شخصًا يوجد مستخدم واحد للإنترنت في بعض البلدان العربية التي من بينها الجزائر.

2-5: **دور البحث والتطوير في تحقيق الميزة التنافسية**:

يعد نشاط البحث والتطوير داخل المؤسسات المغذي الرئيسي للإبداعات التكنولوجية وخاصة في المؤسسات الكبيرة التي تتوفر على مخابر وإمكانيات مادية وبشرية معتبرة، حيث كلما كبر حجم المؤسسة، كلما أدى ذلك بالضرورة إلى تكوين وظيفة خاصة بالبحث والتطوير فيها، مع العلم أن لهذه الوظيفة خصوصيات يجب مراعاتها، كما أن مؤشرات تقييمها صعبة التحديد، ونتائجها مرتبطة في الحقيقة بالتسيير الفعال، والتنقل الجيد بينها وبين الوظائف الأخرى، إضافة إلى الكفاءة الفنية للعمال القائمين بنشاطات البحث والتطوير.

- **دور وظيفة البحث والتطوير في تدعيم الميزة التنافسية الجديدة:**

- سنحاول في ما يلي توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه وظيفة البحث والتطوير في بعض المجالات والوظائف الأساسية داخل المؤسسة الاقتصادية، حيث نجد أن نتائج البحوث والدراسات تتجسد بالنسبة لـ :

- **أ/** *مجال التسويق:* في نتائج الدراسات والبحوث التي تهتم بالمستهلك سعيا لتحديد ما يجب أن ينتج ؟، وما هي الكمية الواجب إنتاجها؟، وما هو ثمن البيع التنافسي؟، وما

هي منافذ ومواقع البيع؟، وما هي الأسواق الممكنة ؟ وما هي احتياجات المستهلكين ؟، وما هي قيود التسويق الموجودة ؟..الخ.

- وعلى المؤسسة بأبحاثها ودراساتها أن تصل إلى معرفة دقيقة لرغبات المستهلكين وميولاتهم حتى تتمكن من إنتاج وتقديم ما يساعدهم ويلبي احتياجاتهم بأحسن صورة سعيا لكسبهم كعملاء أوفياء ودائمين .وعليه فإيجاد ميزة تنافسية جديدة في مجال التسويق سيمكن من ربط اتصال مباشر بين المؤسسة والمستهلك وإن تحقق هذا الأمر أصبح المستهلك طرفا رئيسيا مساعدا للمؤسسة في اتخاذ قراراتها الإستراتيجية والتنافسية.

- *ب/ مجال الإنتاج:* في الإبداعات والابتكارات الجديدة أي إنتاج سلع جديدة أو في التجديدات والتحسينات المضافة على سلع موجودة، أي إدخال استعمالات جديدة على سلع موجودة، من ناحية زيادة فوائدها و/أو /استخداماتها و/أو /تحسين مظهرها و/أو/ حجمها و/أو /نموذجها و/أو /شكلها و/أو /تغليفها و/أو /زيادة في المدى الزمني لاستخدامها، وكذلك تحقيق الاستخدام الأمثل لبواقي الإنتاج ومخلفاته...الخ، ونعتقد أنه لن تتحقق كل هذه التحسينات المضافة على منتجات المؤسسة أو القدرة على إنتاج المنتوج الجديد المبتكر أو استخدامات جديدة للبواقي والمخلفات، إلا بالمعرفة المنتجة في مجال بحوث الإنتاج وتطويراته، والمؤسسة مجبرة في محيطها الصعب على تدعيم قدراتها التنافسية وضمان مردود مجهوداتها بالاستمرار في إنجاز مثل هذه البحوث والدراسات.

- *ج/ مجال المواد:* في نتائج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمواد وكيفية استخدامها وتطويرها، وهي تمكن من معرفة واكتشاف أكبر للمواد ومركباتها وخصائصها ونوعياتها واستخداماتها...، كما تمكن من معرفة كيفية تحسين مردودها سواء باستخدامها كما هي أو بتدويرها في العملية الإنتاجية أو بإدخال إضافات جديدة على مكوناتها، والتحكم في المواد بالنسبة للمؤسسة معناه القدرة على التحكم في الإنتاج كما ونوعا وتوقيتا، أي القدرة على إنتاج سلع جديدة و/أو /إدخال تحسينات على سلع موجودة مع الاستغلال الأمثل للمواد وقدرة توفرها بالكميات اللازمة وبالتكلفة المناسبة، أي تحقيق ميزة تنافسية جدية في مجال المواد وهذا ما يعتبر أيضا من أسس تحقيق تنافسية المؤسسة.

- *د/ التجهيزات وعمليات الصنع:* في نتائج الدراسات والبحوث المرتبطة بمناهج وطرق إنجاز عمليات الإنتاج وفي خصائص الآلات والمعدات المستخدمة، شروط وإمكانيات زيادة الإنتاجية بالمؤسسة، مناهج وطرق عملية الصنع، مناهج وطرق إنجاز عمليات الصيانة، مناهج وطرق زيادة المردود الإنساني والمادي، مناهج وطرق العمليات البديلة لمختلف مستويات ومراحل العمليات الإنتاجية ... إن إنتاج المعرفة حول التجهيزات وعمليات الصنع داخل المؤسسة يقوم على التجارب

الميدانية والمخبرية على مختلف مراحل العمليات الإنتاجية، وعلى المناهج والطرق الفنية وعلى الآلات والأدوات المستخدمة...الخ .

هـ/ مناهج وطرق التسيير: في نتائج الدراسات والبحوث المرتبطة بمناهج وطرق التسيير الإداري وفي طرق ومناهج التنظيم العقلاني للعمل، وفي طرق ومناهج رفع كفاءة العامل البشري، وفي طرق ومناهج التفكير الديناميكي للمسير، وفي طرق ومناهج تدعيم المهارات وفي طرق ومناهج توفير القيادة المناسبة المتحكمة وفي مختلف سياسات الأجور والمكافآت، وفي مختلف طرق ومناهج التحفيز وإشراك العمال، وفي طرق ومناهج الابتكار والاجتهاد والتعاون، وفي طرق ومناهج التعليم والتثقيف والتدريب والرسكلة...الخ . والمعرفة المنتجة في هذا المجال تتجسد في توفير المناخ العملي المناسب وإيجاد المسير الكفء الرشيد الديناميكي والعامل المتكامل والمتوازن القادر على تحمل مسؤولياته في العمل زيادة على استعداده النفسي للعمل الجماعي والتطوع الذاتي، وهذا ما يمكن من الأمثلية في التسيير الإداري ويربط مصلحة الفرد بمؤسسته بما يحقق المناخ الداخلي المناسب للانطلاق السليم نحو العمل الجاد التنافسي. **(24)**

- **واقع أنشطة البحث والتطوير في الجزائر:**

لقد تميزت منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر قبل1998 بضعف كبير وعدم الاستقرار، حيث لم تخصص لها سوى0.28 % من الناتج الوطني الخام، مما أدى إلى ظهور العديد من السلبيات منها :

- قلة الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية .
- قلة براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين .
- ضعف النماذج المبتكرة في مراكز البحث .
- ضعف علاقات التعاون بين قطاعي البحث والإنتاج .

ونظرا لأهمية البحث والتطوير في بناء اقتصاد تنافسي، اعتمدت الجهات المعنية تشريعا جديدا يتعلق بقانون البرنامج الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 2002/1998، حيث يهدف إلى ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد، تحديد وتوفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير والعمل على تثمين نتائج هذا البحث، ودعم تمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.

- **آفاق البحث والتطوير في الجزائر:** من أجل ترقية أنشطة البحث والتطوير وجعلها في خدمة المصالح الاقتصادية والاجتماعية يجب:

- إعادة تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني بصفته الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والتشجيع على إنشاء وحدات ومخابر للبحث في المؤسسات المنتجة عمومية كانت أم خاصة .

- مساعدة الوكالة الوطنية على تثمين نتائج البحث للدخول في المرحلة العملية، والانطلاق الفعلي في أداء مهامها، إضافة إلى الدعوة إلى إنشاء مخابر وفرق بحث مختلطة مع القطاعات الأخرى للاقتصاد قصد تشجيع عملي تثمين نتائج البحث العلمي.

كما يتعين رفع مستوي التمويل المخصص لأنشطة البحث من أجل:

- تجهيز مراكز ومخابر البحث بالمعدات العلمية والتقنية المتخصصة، وتشجيع العاملين في قطاع البحث والتطوير عن طريق منح الحوافز المالية .

- إنشاء هياكل جهوية لاحتضان وتسيير التجهيزات العلمية الكبرى الممكن استعمالها جماعيا من طرف مختلف المؤسسات البحثية، وتمويل المشاريع المتبقية التي تحتوي عليها البرامج الوطنية للبحث. غير أن كل هذا يبقى غير كاف دون الاهتمام بالباحث واستغلال وتثمين نتائج الأبحاث وذلك من خلال:

- الإسراع في إصدار قانون خاص بالباحث، واتخاذ إجراءات تحفيزية ذات طابع مادي ومعنوي لتشجيع أساتذة التعليم العالي، إضافة إلى تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للباحثين، وتقديم المساعدة المعنوية للباحثين من أجل نشر بحوثهم .

- وضع الإطار الملائم لمساعدة هيئات البحث والباحثين على إنشاء المؤسسات المبدعة، واتخاذ إجراءات تحفيزية ذات طابع جبائي لصالح المؤسسات الاقتصادية التي تستثمر في أنشطة البحث، مع دعم الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث، وإصدار تشريعات حول الملكية الصناعية ضمن البحث العمومي . [25]

3-5: دور الابتكار في تحقيق الميزة التنافسية:

إن الابتكار من أهم العناصر الضرورية للمؤسسة الاقتصادية من أجل الوصول والرقي إلى المستوى المطلوب من الميزة التنافسية، فهو عبارة عن تحسين يتم إدخاله على منتج موجود بالفعل، حيث تقدم التكنولوجيا للعلم أدوات تسهم في تحقيق طفرة كبيرة في قوته، كما أسهمت العلوم الجديدة في التطور التكنولوجي، وتعد القدرة على الابتكار هي العامل الأول في احتفاظ المؤسسة الناجحة بمكانتها بين المؤسسات المنافسة، فكلما زادت سرعة وجودة الابتكارات التي تقدمها المؤسسة احتفظت بريادتها وقدرتها على وضع القواعد التي تتبعها باقي المؤسسات، إلا أن لعبة الابتكار تشهد حاليا تغيرات كبيرة، فلا يكفي توظيف أذكي العلماء والمهندسين لضمان النجاح، وإنما يجب أيضا أن تحرص المؤسسة على حث العملاء الأذكياء على الانضمام إليها في سعيها لتحسين مستويات الابتكار في المنتجات والخدمات التي تقدمها. [26]

- **دور الابتكار والإبداع في تحقيق الميزة التنافسية:** في المفهوم الحديث للابتكار في المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا، دورا هام جدا في إيجاد ميزة تنافسية، ومن هذه الأهمية لم يعد الابتكار حكرا على قسم البحث والتطوير بل تصبح مسؤولية الجميع، وهذا ما يبرر الدورات التدريبية التي تقوم بها المؤسسات لموظفيها في كل مستويات العمل، إلا أن النجاح في الابتكار يبقى نسبيا وهذا لطابعه المتسم بعدم التأكد، حيث أن نسبة الفشل تبقى عالية جدا .

إن البحث عن ميزة تنافسية يكون من خلال الابتكار الدائم في عناصر المزيج التسويقي والتي تمكن المؤسسات من تكوين مزيج من الابتكارات المتعددة التي لا تقتصر على المنتوج فقط بل تتعدى إلى كل العوامل الأخرى، وسنتناول فيما يلي مفهوم الابتكار في كل عنصر من عناصر المزيج التسويقي:

أ/ الابتكار في مجال المنتوج: يعتبر المنتج العنصر الأساس ي في المزيج التسويقي، ويلعب الابتكار في مجال المنتج دورا أساسيا، من حيث الوصول إلى منتجات جديدة تم أما (ابتكار جذري)، أو بإدخال تحسينات وتعديلات على المنتوج الحالي (وهذا النوع هو الأكثر انتشارا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ، إذ أن الابتكار في المنتجات أمرا لا مناص منه لعدة أسباب منها:

- مواجهة المنافسة.
- مجارات التغيرات في أذواق ومتطلبات العملاء.

ب/ الابتكار في مجال السعر: يعد السعر أحد العناصر التي تلعب دورا أساسيا في نجاح أي مؤسسة من الناحية لتسويقية، حيث أنه أحد المداخل المهمة لإيجاد ميزة تنافسية خاصة بالمؤسسة، وهذا لا يعني أن يكون السعر منخفضا كي يؤثر على قرار الشراء لدى العميل، بل العكس في حالة المنتجات التفاخرية والمظهرية. وتبرز أهمية السعر من ناحية المؤسسة في الإيرادات والأرباح، كذلك من حيث انه من أكثر عناصر المزيج التسويقي مرونة، إذ أنه قابل للتغير بالزيادة والنقصان، ففي أغلب المنتجات توجد علاقة عكسية بين التغير في السعر والتغير في الطلب، ورغم الأهمية الكبرى للابتكارات في السعر إلا أنه لم يلقى الاهتمام الذي يستحقه من قبل الباحثين في المجال التسويقي .

ج/ الابتكار في مجال الترويج: يدور الترويج حول الاتصال بين المؤسسة والأطراف المستهدفة (العملاء) وللابتكار أهمية كبيرة للوصول إلى الأهداف المرجوة في عملية الاتصال، وكذا الحصول على المعلومات المرتدة بشكل سريع وموثوق، وعند الحديث عن الابتكار الترويجي يجب الحديث عن الابتكار في عناصر المزيج الترويجي (الإعلان-البيع الشخصي-النشر -تنشيط المبيعات) .

د/ الابتكار في مجال التوزيع: هناك العديد من أنشطة ومجالات التوزيع التي يمكن أن تفيد الابتكار فيها، فقد يكون في طريقة جديدة وغير مألوفة في توزيع المنتجات، أو

في تصميم لشكل منفذ التوزيع نفسه، وقد يكون الابتكار في التصميم الداخلي لمنفذ التوزيع، أو في الجو المحيط بعملية التوزيع. (27)

وفي الأخير ما يمكن قوله أن الاقتصاد المبني على المعرفة هو اتجاه متنام نحو آفاق التكامل العالمي المفتوح، وذلك بفضل" ثورة المعلومات و الاتصالات ". والانفتاح على الاقتصاد العالمي يحمل في طياته مخاطر و لكنه يحمل فرصا جديدة إذا استطاعت أي مؤسسة أن تطور نفسها و ترفع مستوى أدائها وأن تستثمر تكنولوجيا المعلومات بصورة جيدة، فهل تستطيع المؤسسة الجزائرية أن تطور نفسها وترفع مستوى أدائها؟

الخاتمة

وعليه فالمؤسسات الجزائرية بأنواعها تسعى جاهزة إلى السير بخطى ثابتة ولكن متسارعة نحو الاندماج في اقتصاد المعرفة أين تبنت التكنولوجيا الحديثة سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي لها العامل الأساسي في ضمان تحقيق المزايا التنافسية إلى جانب الإبداع والتطوير والبحث، لكن من جانب أخر لا تزال المؤسسات الجزائرية في حاجة إلى كفاءات بشرية قادرة على تسير هذه التقنيات، وبالتالي لابد من التوجه نحو الاستثمار في رأس المال البشري بما يضمن الاستفادة القصوى من هذه التقنيات وتحقيق التميز التنافسي.

الهوامش

1- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003، ص 24.

2- د.ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر الطبعة الثانية ، 1988 ، ص15 .

3- عمر صخري ، مرجع سبق ذكره ،ص.25.

4- د.ناصر دادي عدون ،15.

5- نفس المرجع السابق، ص ص 23 – 24 .

6- نفس المرجع السابق، ص 24.

7- نفس المرجع السابق , ص 25.

8- نفس المرجع السابق، ص ص 34 – 35 .

9- نفس المرجع السابق، ص ص 36 – 37.

10-أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص .17

11-أ.طيب سعيد، أ.منور أوسرير: البعد التكنولوجي كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27-28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر.، ص9 .

12- أ.عبد الله قلش: تكنولوجيا المعلومات والاتصال واقتصاد المعرفة، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27-28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر. ص 6 – 7.

13-نبيل موسى، أحمد سليم، الإدارة الإستراتيجية،، إدارة التنافسية - إدارة المعرفة- إدارة المخاطر، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2007)، ص.113

14-هدى زوير مخلف الدعمي، عدنان داود محمد العذارى، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية : نظرية وتحليل في دول عربية مختارة، الأردن، دار جرير للنشر والتوزيع،2010)، ص ص 88-93.

15- Abdelkader Djeflat , L'Économie Fondée sur la connaissance état des lieux et perspectives pour L'Algérie, Edition Dar eladid, Oran,2006,p.66.

16-أ.سدي علي، أ.حسين يحيى: محاولة قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر،مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27-28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، حامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر.ص11.

17-د. بوطالب قويدر، أ .بوطيبة فيصل: الاندماج في اقتصاد المعرفة (الفرص والتحديات)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 09-10 مارس 2004، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 258.

18-د.كمال رزيق ، أ.مسدور فارس: إدارة المعرفة وتطوير الكفاءات (أين المؤسسة الجزائرية من هذه التطورات؟)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 09-10 مارس 2004، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص224 .

19-نفس المرجع السابق، ص224.

20-د .رحيم حسين، أ.مناصرية رشيد: واقع الاقتصاد المعرفي والرقمي وتأثيراته على تنافسية المؤسسة، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27-28 نوفمبر 2007 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر. ص ص 6– 7.

21-أ. بلعرابي عبد الكريم.، أ. سعدوني محمد: الميزة التنافسية الجديدة، ، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27-28 نوفمبر 2007 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر، ص2.

22-أ. بوريش نصر الدين: تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كدعامة للميزة التنافسية و كأداة لتأقلم المؤسسة الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان

العربية، 27-28 نوفمبر 2007 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر، ص ص 6 – 7 .

23- رشاد ساعد، حسين حريم، دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في إيجاد الميزة التنافسية ، دراسة ميدانية على قطاع الصناعات الدوائية بالأردن، ص ص، 14-15.

24-أ. عرابة الحاج، أ.تمجغدين نورالدين: وظيفة البحث والتطوير كأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسات الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27-28 نوفمبر2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر.

25-.د الطاهر هارون، أ. فطيمة حفيظ: إشكالية الابتكار والبحث والتطوير في دول المغرب العربي (تونس، المغرب والجزائر)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: اقتصاد المعرفة، نوفمبر2005، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر. ص ص 414– 417 .

26-أ. عرابة رابح، أ. عماري جمعي: دور المعرفة في ابتكار ميزة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي : المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27-28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر، ص3.

27-أ. عرابة رابح، أ. عماري جمعي، مرجع سابق، ص 13 – 14.

المراجع

1 ـ د.ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر الطبعة الثانية ، 1988

2 ـ عبد اللطيف بن اشنهو التجربة الجزائرية في التخطيط1962-1980 د م ج الجزائر 1982

3- أ.طيب سعيد، أ.منور أوسرير: البعد التكنولوجي كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27-28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر.

4 ـ أ.عبد الله قلش: تكنولوجيا المعلومات والاتصال واقتصاد المعرفة، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27-28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر.

5 ـ أ.سدي علي، أ.حسين يحيى: محاولة قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر،مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27-28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، حامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر.

6 ـ د. بوطالب قويدر، أ .بوطيبة فيصل: الاندماج في اقتصاد المعرفة (الفرص والتحديات)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإلإندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 09-10 مارس 2004، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر

7 ـ د.كمال رزيق ، أ.مسدور فارس: إدارة المعرفة وتطوير الكفاءات (أين المؤسسة الجزائرية من هذه التطورات؟)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 09-10 مارس 2004، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر

8 ـ د .رحيم حسين، أ.مناصرية رشيد: واقع الاقتصاد المعرفي والرقمي وتأثيراته على تنافسية المؤسسة، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27-28 نوفمبر 2007 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر.

9 ـ أ. بلعرابي عبد الكريم، أ. سعدوني محمد: الميزة التنافسية الجديدة، ، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27-28 نوفمبر 2007 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر

10 ـ بوريش نصر الدين: تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كدعامة للميزة التنافسية و كأداة لتأقلم المؤسسة الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27-28 نوفمبر 2007 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر

11-أ. عرابة الحاج، أ.تمجغدين نورالدين: وظيفة البحث والتطوير كأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسات الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27-28 نوفمبر2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر.

12 ـ طاهر هارون، أ. فطيمة حفيظ: إشكالية الابتكار والبحث والتطوير في دول المغرب العربي (تونس، المغرب والجزائر)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: اقتصاد المعرفة، نوفمبر 2005، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

13-أ عرابة رابح، أ. عماري جمعي: دور المعرفة في ابتكار ميزة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27-28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر.

14-عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003.

15- أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006.

15-نبيل موسى، أحمد سليم، الإدارة الإستراتيجية،، إدارة التنافسية - إدارة المعرفة- إدارة المخاطر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2007.

هدى زوير مخلف الدعمي، عدنان داود محمد العذارى، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على 16-التنمية البشرية : نظرية وتحليل في دول عربية مختارة، الأردن، دار جرير للنشر والتوزيع،.2010

17- رشاد ساعد، حسين حريم، دور إدارة المعرفة وتكنلوجيا المعلومات في إيجاد الميزة التنافسية ، دراسة ميدانية على قطاع الصناعات الدوائية بالأردن.

Bibliographie :

1. Abdelkader Djeflat , L'Economie Fonde sur la connaissance état des lieux et perspectives pour L'Algérie, Edition Dar eladid, Oran,2006.

2. Abdelmajid Bouzidi Question actuelle de la planification, ENAP , Alger , 1983.

3. Chantal Bussenault, Martine Prétet , Economie et gestion de l'entreprise, 4 éme édition, Vuibert. .

4. Jean Claude Scheid, les grands auteurs en organisation, Paris : Dunod, 1994.